وتفرض قيوداً مشددة على دخولها لسوق الضفة

إسرائيل ترفض إدخال منتجات غزة الزراعية إلى سوقها بحجة أن أراضي القطاع موبوءة

كتب حامد جاد:

أبلغ الجانب الاسرائيلي تجارا ومزارعين من قطاع غزة برفضه التام فتح سوقه أمام منتجات غزة الزراعية مدعياً في تبريره لموقفه المذكور أن أراضي القطاع موبوءة بالامراض، وأن حكومته تخشى من انتقالها الى اسرائيل حال وصول أي منتج من منتجات غزة الزراعية الى السوق الاسرائيلية.

وذهب مسؤولون اسرائيليون عن المعابر وفي وزارة الزراعة الاسرائيلية الى فرض قيود مشددة على نقل منتجات زراعية من قطاع غزة الى سوق الضفة الغربية من بينها أن يتم نقل هذه المنتجات في صناديق محكمة الإغلاق بما يضمن عدم تسرب حتى الأتربة داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية.

ووصف مزارعون ومسوقون للمنتجات الزراعية ممن شاركوا الأسبوع الماضي في اجتماع عقد في معبر بيت حانون "ايرز" مع عدد من المسؤولين الاسرائيليين عن المعابر والجمارك ودائرة وقاية النبات في وزارة الزراعة الاسرائيلية وبحضور ممثلين عن وكالة التنمية الاميركية (usaid)، الشروط التي تفرضها اسرائيل على دخول منتجات القطاع الى سوق الضفة بالمجحفة وغير المبررة .

وفي أحاديث منفصلة أجرتها "الايام" مع عدد من المشاركين في الاجتماع المذكور، أشار أحمد الشافعي رئيس مجلس ادارة جمعية غزة الزراعية الى أن الجانب الاسرائيلي طالب بتزويده بقائمة المنتجات الزراعية المتوفرة في غزة كي ينظر فيها، ومن ثم يحدد الاصناف المسموح بإدخالها الى سوق الضفة والاصناف الممنوعة من الدخول.

وبين أن الجانب الاسرائيلي تعهد خلال الاجتماع المذكور الذي شارك فيه نحو عشرين تاجرا ومزارعاً بإبلاغ الجهات المسؤولة في السلطة خلال الاسبوع الحالي عن الاصناف المسموح بنقلها الى سوق الضفة، منوهاً الى أنه من بين الشروط التي تم وضعها تزويد الجانب الاسرائيلي بعينة من المنتجات المراد نقلها للضفة وأن تتم عملية شحن المنتجات في صناديق محكمة الاغلاق ومكتوب عليها مصدر هذه المنتجات وتاريخ انتاجها.

وحول ذريعة رفض دخول منتجات غزة الزراعية الى السوق الاسرائيلية، أوضح الشافعي أن مسؤول وقاية النبات في وزارة الزراعة الاسرائيلية أبلغه خلال الاجتماع ذاته أن الاراضي الزراعية لقطاع غزة موبوءة وتخشى اسرائيل من أن تنقل هذه المنتجات آفات الامراض النباتية للمستهلك الاسرائيلي أو أن تنتقل هذه الآفات الى "اراضيهم الزراعية ".

وقال الشافعي "سألت المسؤول الاسرائيلي إن كانت هذه مخاوفكم فما الذي يمنع أن تتعاون اسرائيل مع غزة عبر منظمة دولية كمنظمة الزراعة "فاو" للقضاء على آفات وأمراض النبات، وهل السياج الحدودي القائم على حدود قطاع غزة سيمنع دخول الحشرات الناقلة للآفات الزراعية؟ فأجابني نحن نضع مصائد الحشرات في امتداد المناطق الحدودية ونقوم بإبادة المزروعات الحاملة للأمراض حيث قمنا مؤخراً باتلاف مساحة كبيرة من الزراعات المختلفة وتكبدنا خسارة بمليوني شيكل".

من جهته، لم يستبعد محمود خليل رئيس مجلس ادارة جمعية التوت الارضي والخضار امكانية أن يرفض الجانب الاسرائيلي ادخال بعض أصناف المنتجات الزراعية لغزة الى سوق الضفة كي يحافظ الجانب الاسرائيلي على ما يقوم مزارعوه بتسويقه من منتجات زراعية في سوق الضفة.

ولفت الى أن لدى غزة عدة اصناف من الخضار الجاهزة للشحن لسوق الضفة حيث ينتظر التجار والمزارعون قائمة الاصناف المسموح بادخالها معتبراً أن الشروط التي يفرضها الجانب الاسرائيلي في هذا الشأن غير مبررة وتحد من قدرة المزارعين الغزيين على تسويق منتجاتهم في الضفة .

وبين خليل أن الجانب الإسرائيلي منع الاسبوع قبل الماضي إدخال شحنة من البطاطا الحلوة والبلح كان من المفترض نقلها عبر معبر كرم أبو سالم الى سوق الضفة الغربية كأول شحنة يفترض تصديرها منذ منتصف العام ٢٠٠٧، إلا أن الجانب الإسرائيلي منع دخولها بذريعة عدم مطابقتها للمواصفات اللازمة.

ونوه خليل الذي أن تكبد خسارة بقيمة ١٦ ألف شيكل جراء منع الجانب الاسرائيلي دخول شحنة من البلح "٨,٥ طن" كان يعتزم شحنها الى سوق الضفة.

مدينة روابي تنجز شق طريق جديد بين عطارة وعجول

الطريق الجديد.

رام الله - دخلت مشاريع تعبيد طرق مدينة روابي حيز التنفيذ الشهر الجاري، وذلك بعد إحالة العطاءات على الشركات المحلية المنفذة، وبدأت بالطريق الرابط بين قريتي عجول وعطارة المجاورتين، حيث تم الانتهاء من شقه وتعبيده. وبهذا أصبح الطريق الثاني الذي تعمل المدينة على شقه إلى جانب الطريق الأول الذي تم فتحه وتعبيده قبل عامين ليربط روابي والقرى والبلدات المجاورة مع الطريق الرئيسي والذي يصل رام الله بالمناطق الشمالية.

وقامت الشركة القائمة على المدينة بتنفيذ الطريقين بشكل كامل وبتمويل كافة تكاليفهما، معتبرة أن المواصلات هي جزء لا يتجزأ من المرافق والخدمات العامة التي يجب أن توفرها المدينة وفق أحدث المواصفات العالمية، لتكون جاهزة لخدمة ساكني المدينة فور انتقالهم مطلع العام القادم.

الطريق الرابط بين عطارة وعجول الجديد تم تصميمه وتنفيذه لضمان عدم حدوث أزمات مرورية في المستقبل نتيجةً لحركة موردي المدينة بين القرى والبلدات المحيطة، ما سيقلل استخدام الشاحنات والمركبات الثقيلة للشوارع الداخلية في روابي. وبالتالي سيسهم هذا الطريق في تخفيف الضوضاء وتنظيم حركة السيارات الخاصة بشكل أكثر أمناً وأقل تلويثاً بالغبار والغازات العادمة الناتجة عن آليات ومعدات البناء، الأمر الذي سينعكس إيجاباً بجعل تنقل ساكني وزائري المدينة في المستقبل القريب أمراً غاية في النظام والراحة والهدوء.

وتم التعاقد لتنفيذ المشروع مع شركة دار البناء التي عُرفت بدقتها وسرعتها وتميزها في تنفيذ مشاريع عديدة في مختلف محافظات الوطن. وبدورها قامت الشركة بتعبيد وتجهيز الطريق تحت إشراف مهندسي المدينة الذين تابعوا بشكل دقيق كافة التفاصيل وتأكدوا من تنفيذها بأعلى المعايير.

وفي هذا السياق، أعرب المهندس حسن الشولي مدير عام شركة دار البناء المنفذة عن مدى اعتزاز شركته بالعمل بالمشروع قائلاً: "مخططات الطرق التي عملنا على أساسها كانت شاملة ومدروسة بشكل دقيق جداً، كما وأخذت بعين الاعتبار أعلى المواصفات والمقاييس لتخدم طرق المدينة لأكثر من عشرين عاماً دون أي مشاكل. لقد عملنا مع طواقم الإشراف الهندسي في المدينة والذين أثبتوا كفاءة وتميز بتنفيذ عدد من المشاريع الخاصة بالبنية التحتية، كما قمنا بتعبيد هذا الطريق بأعلى دقة وباستخدام أحدث الآليات والتقنيات العالمية". وأضاف: "أن الثقة التي منحتها لنا روابي جعلتنا نعتبر أنفسنا شركاء في تطبيق استراتيجية المدينة باعتماد أعلى المواصفات والمعايير التي تضمن الجودة والاستدامة".

من جانبها، وصفت المهندسة رينيه سعد - أحد طواقم الإشراف الهندسي في المدينة والمشرفة على مشاريع البنية التحتية فيها- مميزات تصميم وتنفيذ الطريق الجديد بقولها: "الشروط التصميمية المتبعة في تخطيط وتنفيذ هذا الطريق وباقي طرق المدينة هي من أحدث المواصفات العالمية والمعروفة بال (AASHTO)، والتي ستكفل كفاءة عالية، وعمر افتراضي أكبر، وأعلى معايير السلامة في استخدام الطريق. أما المواد المستخدمة في تنفيذه فهي الأجود وجميعها مطابقة للمواصفات الفلسطينية والعالمية".

وأضافت: "لقد قمنا بأعمال تنفيذ الطريق بعد الإنتهاء تماماً من تمديد كافة شبكات البنية التحتية فيه، وذلك لضمان عدم الإضطرار مستقبلاً لحفر أو قص أي جزء منه نهائياً، يُضاف أن شبكة الإنارة التي تم تنفيذها اعتمدت على التقنية المتقدمة "الصمام الثنائي الباعث للضوء Light Emitting Diode أو ما يعرف ب LED، والمعروفة بأنها الأطول عمراً والأكثر توفيراً في استهلاك الطاقة".

تنفيذ الطريق أعطى صورة جديدة من صور عمليات البناء في المدينة وتطوير شبكات البنية التحتية الثمان فيها، وتوريد مواد البناء لكل منها، والتي جميعها تؤكد على العلاقة التي تجمع طواقمها من مهندسين وعاملين مع الكوادر الهندسية والمهنية للشركات المحلية، وتُثبت دور وثقة المدينة بالشركات المحلية، الأمر الذي يحقق أهم أهداف روابي بالمساهمة بدفع عجلة النمو الإقتصادي الفلسطيني.

يذكر أنه ووفقاً لمجموعة المخططات التفصيلية للطرق الرئيسية والفرعية في روابي، ستربط المدينة شبكة من الطرق والممرات المصممة لتسهيل حركة مرور المواطنين والمركبات، إذ تشتمل هذه الشبكة على ممرات للمشاة مرصوفة بحجارة روابي، وخطوط لوسائل النقل العام، ومخطط شامل لتنظيم الحركة المرورية للسيارات والمركبات الأخرى.

كما سيتم توزيع محطات ومواقف الحافلات العمومية في جميع أرجاء المدينة بما يضمن للسكان سرعة الوصول إلى الوجهة المقصودة.

"التكافل للتأمين" تحتفل بافتتاح مقر إدارتها العامة وفرعها الرئيس في مدينة رام الله

المشاركون في قص شريط الافتتاح.

رام الله – سائد أبو فرحة: احتفلت شركة "التكافل للتأمين"، أمس برام الله، بافتتاح مقر ادارتها العامة، وفرعها الرئيس في المدينة، بمشاركة محافظة رام الله والبيرة د. ليلى غنام، ورئيس مجلس ادارة هيئة "سوق رأس المال" د. محمد نصر، ورئيس مجلس ادارة الشركة طلال ناصر الدين، اضافة إلى حشد من المهتمين.

وأثنت غنام على مسيرة الشركة ونجاحاتها، منوهة بالمقابل إلى حيوية مساهمة القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وأشارت في كلمة لها، إلى ضرورة مواصلة العمل لتحقيق مزيد من الإنجازات في المجال الاقتصادي، لافتة إلى أن الاستقلال الاقتصادي أمر حيوي للوصول إلى الاستقلال السياسي.

واعتبر نصر، أن افتتاح المقر الجديد بمثابة تتويج للإنجازات المتواصلة التي حققتها الشركة، وأدائها المميز، مبينا أنها تمكنت خلال السنوات القليلة الماضية من الوصول إلى نسب نمو جيدة في أقساط التأمين، إضافة إلى ارتفاع موجوداتها، وزيادة خدماتها، وتوسع شبكة توزيعها.

ولفت إلى أن "التكافل" تمتاز بكونها أول شركة فلسطينية تقدم خدمات تأمين تكافلي، بما أسهم -ولا يزال- في توسيع سوق رأس المال، واستكمال حلقة التمويل الإسلامي بكافة مكوناته، مضيفا "نحن نتوقع أن ينمو هذا القطاع في فلسطين، ما يفرض على الهيئة العمل على تنظيم هذا النوع من التمويل الإسلامي لاحقا".

واستدرك: لقد شهد قطاع التأمين نموا متواصلا خلال السنوات الماضية تجاوز الـ ١٠٪ سنويا باستثناء العام ٢٠١٢، لكنه ظل قطاعا ناشئا وصغيرا مقارنة مع دول الجوار النامية، حيث بلغ معدل النفاذ، أي حصة أقساط التأمين من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢ر٢٪ العام ٢٠١٣، ولم تتجاوز الكثافة التأمينية في فلسطين ٣٥ دولارا للفرد، وهي نسبة متواضعة مقارنة مع الدول النامية، ومنخفضة كثيرا مقارنة مع المتوسط العالمي.

وأردف: إن الدور التنموي لقطاع التأمين ظل متواضعا بسبب بنيته المحدودة، والظروف السياسية والاقتصادية المحيطة به.

وقال: رغم النمو في أقساط التأمين سنويا، لكنه لا يزال يعتمد بشكل أساسي على تأمين المركبات يليه التأمين الصحي، واللذين يشكلان معا ما يزيد على ٧٥٪ من حجم أقساط التأمين، كما أن هذا النمو لا يرقى إلى حجم الفرص المتاحة لاستقطاب شرائح مهمة، والوصول إلى الكثير من الزبائن في شتى القطاعات الاقتصادية، خاصة تأمين المنازل، والمنشآت الاقتصادية الصغيرة، والتأمين على الحياة والعمال.

وأضاف: قطاع التأمين في فلسطين لا يزال يواجه مجموعة من التحديات، شأنه في ذلك شأن معظم الدول النامية والمجاورة، ومن بين هذه التحديات ضعف درجة الوعي التأميني، والافتقار إلى الكوادر المؤهلة والكفاءات التأمينية المتخصصة اللازمة لإدارة وتنمية هذا القطاع، لكن لعل من أهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين، المضاربات والمنافسة السعرية غير الصحية، وسياسة حرق الأسعار التي تمارسها بعض الشركات.

وبين أن الهيئة تقوم بالتركيز حاليا على كفاءة الاحتياطيات الفنية المرصودة وفق أسس "اكتوارية"، ورفع الاحتياطات لحماية حقوق المؤمن لهم وحملة الوثائق، علاوة على التركيز على الملاءة المالية للشركات، لافتا بالمقابل إلى أن الهيئة عمدت إلى تطوير عملية الإشراف على أعمال التأمين، والرقابة عليها.

وختم قائلا: تدرك الهيئة أن قطاع التأمين يملك امكانيات كبيرة للتوسع، لكن ذلك بحاجة إلى جهد كبير من كافة الأطراف، وبالذات شركات التأمين نفسها، وهي تمد يدها إلى كافة الأطراف سواء في القطاع الخاص أو العام للنهوض بهذا القطاع وتطويره، بما يسهم في تنمية سوق رأس المال بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

من جهته، ذكر ناصر الدين، أن الشركة قطعت منذ انطلاقتها خطوات مهمة، انعكست على توسعها وانتشارها، بالتالي تغطي خدماتها كافة المحافظات، مضيفا "في ظل حكومة الوفاق الوطني والجهود الرامية لإعادة اعمار غزة، باشرت الشركة بتأسيس فرعها الأول في مدينة غزة، ادراكا منها لدورها الوطني في المساهمة في اعادة الاعمار والبناء".

وقال: تتواجد الشركة عبر شبكة فروعها ومكاتبها ويبلغ عددها اليوم ١٦ فرعا ومكتبا، اضافة إلى شبكة الوكلاء المنتشرين في كافة محافظات الوطن.

ولفت إلى جهود الشركة في مجال تعزيز البنية المؤسسية، مشيرا إلى أنها تستحوذ على ١٢٪ من حجم سوق التأمين.

وتابع: سنعمل على زيادة الحصة السوقية للشركة خلال السنوات القادمة بمعدل نمو لا يقل عن ٢٠٪ سنويا.

ونوه إلى قيام الشركة مع بقية شركات التأمين بتطوير استراتيجية للنهوض بصناعة التأمين، باعتبار هذا القطاع الحاضنة للثروة القومية.

وكان سبق الحفل، قص شريط الافتتاح.

بمشاركة الإدارة العليا وممثلي الإدارات والفروع

"بنك القدس" يختتم اجتماعه السنوي لبحث خطة العام ٢٠١٥

المشاركون في الاجتماع.

أريحا – اختتم بنك القدس اجتماعه السنوي لبحث خطة العام ٢٠١٥، والجوانب المرتبطة بالخطط التطويرية، والارتقاء بالخدمات وطرح منتجات جديدة، والذي عقد في مدينة اريحا على مدار يومي الجمعة والسبت الماضيين، بمشاركة رئيس مجلس الادارة أكرم عبد اللطيف جراب، واعضاء مجلس الادارة، والمدير العام سميح صبيح، والإدارة التنفيذية، مدراء الدوائر والفروع، ومراكز تنمية أعمال الشركات وال SME's.

وافتتح الاجتماع بكلمة لرئيس مجلس الادارة اكرم عبد اللطيف جراب، الذي اشاد بالانجازات التي حققها البنك، وقدرته على التوسع وإيصال خدماته ومنتجاته الى شريحة اوسع من المواطنين، منوها الى ان الانجازات التي حققها البنك شملت كافة المؤشرات وابرزت مدى الامكانيات الكبيرة التي يتمتع بها، وصوابية رؤية ادارته التي تسعى دوما الى ان تكون عند مستوى الآمال الكبيرة المعقودة عليها.

وقال: "ان المؤشرات المالية المختلفة تؤكد قوة الموقع المالي للبنك، ونجاحه في تعزيز مكانته كأحد اكبر البنوك العاملة في فلسطين وكل هذا لم يكن ليتحقق على ارض الواقع لولا الاستراتيجية التي وضعتها ادارة البنك، وتفاني كادره".

واوضح ان النجاحات التي بلغها البنك، تعكس مدى ثقة الجمهور الفلسطيني به.

وأضاف جراب: "ان الانجازات التي وصلنا اليها، تحملنا مسؤوليات اضافية لنكون عند حسن ظن جمهورنا الذي يتوقع منا خدمات مصرفية اكثر حداثة وتميزا باستمرار"، مضيفا أن رؤيتنا للفترة القادمة تقوم على مواصلة مراكمة النجاحات والمضي قدما في عملية التوسع والانتشار عبر فتح فروع جديدة للوصول لأوسع شريحة ممكنة وتسهيل الحصول على خدماتنا، اضافة الى طرح منتجات جديدة تحقق الرضى والحلول الملائمة للجمهور الفلسطيني.

من جانبه، قدم صبيح الخطة العامة لعام ٢٠١٥ وتطلعات البنك، مشيراً الى الانجازات المميزة المحققة خلال عام ٢٠١٤ وتطرق الى اجندة العمل للعام القادم، حيث اشار الى تبوّء البنك مكانة مصرفية مرموقة ومتانة المركز المالي وقدرته التنافسية، ما يمكن البنك من خط مستقبل مشرق واستمرار مسيرة التطور والنمو وتحقيق افضل النتائج، مثمنا دور الكادر الذي يتمتع به البنك والذي يشكل اساس النجاح.